

Distr.
GENERAL

A/52/995*
20 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٣٧ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل
لدى الأمم المتحدة

الميثاق الوطني الفلسطيني هو الميثاق المؤسس لمنظمة التحرير الفلسطينية (PLO)، الذي يحدد أهداف المنظمة المعلنة ومقاصدها. وجميع مواد الميثاق تقريبا تنكر صراحة أو ضمنا حق إسرائيل في الوجود وترفض أي حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي. فالمادة ١٩، مثلا، تنص على أن "قيام إسرائيل باطل من أساسه، مهما طال عليه الزمن". وفي حين أن المادة ١٥ تدعو إلى "تصفية الوجود الصهيوني في فلسطين"، تؤكد المادة ٢٢ ثانية أن "تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط...".

وينكر الميثاق وجود الشعب اليهودي كأمة، كما ينكر أي صلة له بأرض إسرائيل (المادة ٢٠): "وكذلك فإن اليهود ليسوا شعبا واحدا". ويعلن الميثاق أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد (مع التأكيد) لتحرير فلسطين" (المادة ٩). فما من شك أن الميثاق الوطني الفلسطيني يدعو إلى القتل السياسي: أي تدمير دولة إسرائيل.

لهذا السبب، أصرت الحكومات الإسرائيلية جميعها على تنقيح الميثاق الوطني الفلسطيني كشرط أساسي في أية عملية للاعتراف المتبادل والمصالحة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أكد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في رسائله المتبادلة مع رئيس الوزراء اسحاق رابين باسم منظمة التحرير الفلسطينية أن مواد الميثاق التي تنكر حق إسرائيل في الوجود (ولا تنسجم مع الالتزامات الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية) هي غير قابلة للتنفيذ ولم تعد سارية المفعول. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أخذ السيد عرفات على عاتقه تقديم التعديلات الضرورية في الميثاق إلى المجلس الوطني الفلسطيني (PNC) لإقرارها رسميا.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

وقد أكدت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الالتزام ثانية في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ في الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا. كما أكدته مرة أخرى في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، عندما وقعت اتفاق "أوسلو الثاني المؤقت".

وفي ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني (PNC) في غزة واتخذ قرارا بشأن الميثاق بأغلبية ٥٠٤ أصوات مقابل ٥٤ صوتا وامتناع ١٤ عضوا عن التصويت.

وفيما يلي نص القرار مترجما من اللغة العربية:

"وقد تقرر ما يلي:

١ - تعديل الميثاق الوطني بحذف المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

٢ - تكليف لجنة قانونية بمهمة إعادة صياغة الميثاق الوطني؛ وسيقدم الميثاق في الاجتماع الأول للمجلس المركزي".

بيد أن المشكلة الرئيسية بالنسبة لقرار المجلس الوطني الفلسطيني هو أنه لم يعدل الميثاق. ففي حين أعلن المجلس الوطني الفلسطيني عن استعداده من حيث المبدأ لتعديل تلك الوثيقة، فإن الخطوة العملية الوحيدة التي اتخذها كانت تكليف لجنة قانونية بصياغة ميثاق جديد لعرضه في موعد لاحق. وقبل اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بيومين، أبلغ نائب السيد عرفات، محمود عباس (أبو مازن)، الحكومة الإسرائيلية بأن المجلس الوطني الفلسطيني لن يقر تنقيحاً صريحاً للميثاق؛ ولذلك كان قرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي صيغ في النهاية غامضاً عن عمد.

ولما كان الميثاق وثيقة ملزمة قانوناً، فإن الإعلان عن الاستعداد لتعديله لا يعادل تعديله. إذ لم يعتمد المجلس الوطني الفلسطيني أو ينفذ أية تعديلات، كما لم يكن هناك أي ذكر على وجه التحديد للمواد المقرر تعديلها. وفي حين أن المتكلمين باسم الحكومة الإسرائيلية والحكومة الأمريكية كانوا متفائلين في ذلك الوقت، رغم ذاك الغموض، من أن الميثاق الوطني الفلسطيني قد عدل أخيراً، فإن التصريحات التي أدلى بها المتحدثون الفلسطينيون في وقت لاحق كانت تؤكد على أنه لم يجر في واقع الأمر أي تنقيح.

وعندما جرى التصويت، اعترف كبار المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية بأن الميثاق لم يعدل. إذ قال صقر حبش، عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، إن نص الميثاق يبقى على حاله ما دام لم يعدل بعد؛ ولذلك فهو مجمد وليس ملغياً. (النهار، ٥ أيار/ مايو ١٩٩٦). وقد ورد تصميم مماثل في تقرير داخلي نشرته بَعِيد التصويت في المجلس الوطني الفلسطيني دائرة الفكر والبحث في

منظمة فتح (منشور فتح رقم ٨، نيسان/أبريل ١٩٩٦). ويفيد التقرير بأن نص الميثاق الوطني الفلسطيني باق على حاله ولم تُدخل عليه أية تعديلات مهما كانت (مع التأكيد)؛ وهذا ما أدى إلى تجميده لكن ليس إلى إلغائه.

ولم يصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني ذاته أي ذكر لتعديل الميثاق في بيانه الختامي الذي صدر في نهاية جلسته المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦. فقد نشر المجلس الوطني الفلسطيني وثيقة ختامية تلخص أنشطته وتتضمن ١٩ قرارا ومقررا محددا بشأن مواضيع تتراوح بين القدس والمستوطنات الإسرائيلية. بيد أنه لم ترد في تلك الوثيقة أي إشارة إلى أي قرار بتعديل الميثاق (القدس، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦؛ صوت فلسطين، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

وبعد إجراء تصويت المجلس الوطني الفلسطيني بأقل من شهر، أكد رئيس المجلس سليم زعنون أن الميثاق قد عدل، بيد أنه أضاف قائلا إنه لم تلغ أي مواد محددة (النهار، ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٦). وقال فيصل حمدي الحسيني، رئيس اللجنة القانونية للمجلس الوطني الفلسطيني، في مقابلة جرت معه في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إن التعديل لم يجر بعد.

وفي المذكرة المسجلة، التي أرفقت ببروتوكول الخليل المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أخذت منظمة التحرير الفلسطينية على عاتقها صراحة إكمال عملية تنقيح الميثاق الوطني الفلسطيني. وكان هذا اعترافا صريحا بأنها لم تعدل الميثاق حتى ذاك التاريخ، وإلا فإنه لن تكون هناك حاجة إلى إكمال العملية. وكانت هذه المرة الرابعة التي تعهدت فيها منظمة التحرير الفلسطينية بتنقيح الميثاق منذ بدء عملية أوصلو.

ويضاف إلى هذا أن الرئيس عرفات قد ألزم نفسه بالمذكرة المسجلة، التي وقعها أيضا سفير الولايات المتحدة دينس روس باسم الولايات المتحدة الأمريكية. إذ تضمن ذاك الاتفاق التزاما صريحا بمبدأ التبادل: أي لا يتوقع من إسرائيل تنفيذ التزاماتها إذا لم تف منظمة التحرير الفلسطينية بتعهداتها، بما فيه تعهداتها بتنقيح الميثاق.

وتنص المادة ٢٣ من الميثاق على أن الهيئة الوحيدة المخولة بتعديل تلك الوثيقة هو المجلس الوطني الفلسطيني وإنه لا بد من إقرار هذه التعديلات بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء هذا المجلس في جلسة خاصة يُدعى إليها لهذا الغرض. وهكذا، فإن الرسائل الأخيرة الموجهة من الرئيس عرفات إلى زعماء العالم، مثل الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء بلير، هي غير كافية. فبموجب الإجراءات التي يحددها الميثاق ذاته، ليس لرسائل الرئيس عرفات أي أثر قانوني في نص تلك الوثيقة. ولذلك، ما برح التزام منظمة التحرير الفلسطينية بعقد المجلس الوطني الفلسطيني بقصد تعديل الميثاق غير مستوفى.

وكما قال رئيس الوزراء الراحل اسحق رابين في كلمة ألقاها أمام الكنيست في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، عند المصادقة على اتفاق "أوسلو الثاني" المؤقت، "إن السلطة الفلسطينية لم تف حتى الآن بالتزامها بتعديل الميثاق الفلسطيني...؛ وإنني انظر إلى هذه التعديلات على أنها الامتحان الأكبر لاستعداد السلطة الفلسطينية وقدرتها، وإن التعديلات المطلوبة ستكون محكا هاما وجديا بالنسبة للاستمرار في تنفيذ الاتفاق ككل".

وبالنظر إلى البيانات المتضاربة التي يدلي بها المسؤولون الفلسطينيون الرئيسيون بشأن الميثاق، كان لا بد لإسرائيل من الإصرار على تنفيذ هذا التعديل بطريقة واضحة المعالم لا جدل فيها. فما من أمة توافق على زيادة تعرضها للخطر، في عملية مفاوضات، عندما يبقى شريكها المفاوض غامضا بشأن ما إذا كان لا يزال ينوي شن حرب مدمرة.

وأغدو ممتنا لو عملتم على نشر نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط".

(توقيع) السفير دور جولد
الممثل الدائم لإسرائيل
لدى الأمم المتحدة
